

التضامن الدولي في ظلّ الإبادة

حيدر عيد، فلسطين

"إذا ماتت فلسطين، تموت الإنسانية، ولن نترك فلسطين تموت."
رئيس جمهورية كولومبيا، غوستافو بيتر

في 31 كانون الثاني/يناير 2025 أعلنت ثمانى دول من جنوب القارة الأرضية (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية)، بمبادرة من جمهورية جنوب أفريقيا، عن تشكيل "مجموعة لاهاي" في هولندا. وقد عرّفت المجموعة عن نفسها بأنها "كتلة عالمية من الدول الملتزمة باتخاذ تدابير قانونية ودبلوماسية منسّقة للدفاع عن القانون الدولي والتضامن مع الشعب الفلسطيني". وقد أكّد البيان التأسيسي التزام الدول الأعضاء بالعمل الجماعي، على المستويين الوطني والدولي، من أجل مساءلة "إسرائيل" عن انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضدّ الشعب الفلسطيني. كما أعلنت المجموعة التزامها بمنع توريد أو نقل الأسلحة والذخائر إلى "إسرائيل"، أو السماح برسوّ السفن المشتبه باستخدامها في نقل الوقود العسكري والأسلحة إليها، في حال وجود خطر واضح بأن تُستعمل في ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو في تسهيل جريمة الإبادة الجماعية، وفي جميع الحالات التي يوجد فيها خطر واضح بأن مثل هذه الأسلحة قد تُستخدم لارتكاب أو تسهيل انتهاكات القانون الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو الإبادة الجماعية. كما ختمت المجموعة ببيانها التأسيسي بتوجيه الدعوة لجميع الدول للانضمام إليها والالتزام بنظام دولي يركز على سيادة القانون والقانون الدولي.

وقد تحقق هذا في 15 تموز/يوليو 2025، حيث قامت جمهورية كولومبيا، بالشراكة مع جمهورية جنوب أفريقيا، باستضافة مؤتمر على مستوى وزراء خارجية مجموعة لاهاي لدعم فلسطين، حضره ممثلون عن ثلاثين دولة بهدف الخروج بقرارات تأخذ الشعارات المعلنة سابقاً إلى موضع التنفيذ، في محاولة لرسم خارطة طريق لتنفيذ القرارات، ودعم أهل غزة في مواجهة الإبادة المستمرة والتطهير العرقي الممنهج وسياسة التجويع والحصار. وأصدر المؤتمر بياناً مشتركاً وقّعه رؤساء كل من جنوب أفريقيا وماليزيا وكولومبيا، جاء فيه أن "الخيار واضح: إما أن نعمل معاً لتطبيق القانون الدولي، أو نخاطر بانهيائه. نختار العمل، ليس فقط من أجل أهل غزة، بل من أجل مستقبل عالم تسود فيه العدالة على الإفلات من العقاب. فلتكن هذه اللحظة بداية التزام متجدد بالأمية والمبادئ التي تربطنا كمجتمع عالمي."

في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها العقد الأخير والحاجة الملحة لإحياء و(إعادة) تعبئة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، يحتاج المرء إلى إعادة النظر في بعض الأسئلة الأساسية. تتمثل المهمة الفورية التي يجب معالجتها في طبيعة هذا التضامن الدولي وأفضل السبل لتعزيزه خارج المستوى الشعبي، من خلال آليات منظمة ورسمية قادرة على فرض تنفيذ الجزء "S" من نداء المقاطعة، أي فرض عقوبات (Sanctions) على منظومة الفصل العنصري حتى تمثل للقانون الدولي. وبناءً على أحدث التقارير والأبحاث التي أجرتها المنظمات الدولية، وحتى المنظمات "الإسرائيلية الرئيسية" لحقوق الإنسان، فإن ما يجب التأكيد عليه، أولاً وقبل كل شيء، هو طبيعة الفصل العنصري للصهيونية الاستعمارية الاستيطانية.

من المسلم به أن الضرر الشديد الذي ألحقته اتفاقيات أوسلو بالقضية الفلسطينية، وتحديدًا تحويل الانتباه الدولي عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين الفلسطينيين من الدرجة الثالثة في "إسرائيل"، يزيد الأمر صعوبة. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن المجتمع الدولي لا يتحمل مسؤولية القضاء على جذور تلك المعاناة.

إن قبول بعض السود في جنوب أفريقيا بنظام البانتوستانات (المعازل العرقية) لم يُقنع المجتمع الدولي بـ"شرعية" و"إنسانية" نظام الفصل العنصري و"حقه في الوجود". وما يجب التأكيد عليه، في هذا السياق، هو أوجه التشابه بين نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والطبيعة الصهيونية الإقصائية لـ"إسرائيل".

وبلا شك، فإن المرحلة الراهنة تمثل لحظة تاريخية مفصلية، تشهد تحول في البراديجم (النموذج) بدأ في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سواء بوعي من المخططين والمنفذين أو دونه، يقف فيها عالمنا عند مفترق طرق بين وعدٍ بعودة أغلبية سكان الجنوب إلى موقع الفعل والمبادرة، وبين استمرار سياسات فاشية متطرفة ذات نزعة إبادة وتخدم مصالح طبقات استغلالية لا وازع لديها، تتمركز في الغرب الكولونيالي وربيبته في قلب العالم العربي.

ومن الملاحظ أن تشكيل "مجموعة لاهاي" يعيد إلى الأذهان روح "مؤتمر باندونغ" وتشكيل كتلة وازنة من "دول عدم الانحياز" قبل سبعين عاماً، حيث اجتمعت تسع وعشرون دولة آسيوية وأفريقية لمناقشة التحديات المشتركة التي تواجه دول الجنوب آنذاك، والسعي إلى تعزيز التعاون فيما بينها، خصوصاً في قضايا إنهاء الاستعمار. وقد شكّل ظهور حركة عدم الانحياز على المسرح الدولي خطوة بارزة دعمت مطالب الاستقلال والتحرر لشعوب الجنوب.

غزة الآن تعيد تأكيد ما تم طرحه في باندونغ قبل سبعين عاماً، إذ تكشف أن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قضية عالمية تتطلب تضامناً أممياً ضد تحالف الاستعمار مع الفاشية اليمينية الصاعدة. في ذلك الوقت لعب الزعيم المصري جمال عبد الناصر دوراً محورياً في النضال ضد الإمبريالية والاستعمار مع ربط ذلك بالنكبة الفلسطينية في العام 1948. أما الآن، فقد جاء الدور الملهم لجمهورية جنوب أفريقيا ما بعد نظام الأبارتheid. غير أن النجاح النهائي لـ"مجموعة لاهاي"، كامتداد طبيعي لـ"مجموعة عدم الانحياز"، لن يعتمد على عزم قادته فحسب، بل يعتمد أيضاً على قدرة المجتمع المدني والقوى الشعبية من ناحية

وقد رتبتها نفسها على بناء تحالف أممي متّحد ضدّ الاستعمار والصهيونية والفاشية والعنصرية، من ناحية أخرى. وهنا يكمن الأمل لغزة، فلا غرابة إذاً أن تقوم جنوب أفريقيا بالدور الريادي.

في الحقيقة لا يمكن لأيّ منهج تاريخي فصل نظام الفصل العنصري والصهيونية من جهة، عن الاستعمار الاستيطاني من جهة أخرى. وكما جادل بعض من ألمع المثقفين المناهضين لنظام الفصل العنصري والاستعمار، فإن القرن التاسع عشر شهد توسعاً رأسمالياً تمثل في تهجير المجتمعات الريفية الأفريقية بالقوة بهدف تلبية حاجة الرأسمالية المركزية والمستعمرين إلى طبقة بروليتاريا واسعة قادرة على تزويد المناجم والمزارع الأوروبية بالعمالة، ثم دعم الصناعة البيضاء الصاعدة في جنوب أفريقيا. وقد أدّت هذه السياسات إلى تحويل مجتمع بأكمله إلى احتياطات للعمالة، ما ساهم في القضاء على استقلالها، ما أدّى في النهاية إلى نشوء نظام الفصل العنصري والبانثوسنات. ومع ذلك، فقد احتجّ المجتمع الدولي مؤخراً على أسلوب الفصل العنصري الصارخ في استغلال فائض العمالة، وعلى استغلاله للإنساني والعنصري للأفارقة السود.

في فلسطين، يُحتفى، للأسف، بنفس الأسلوب القديم في تهجير السكان الأصليين، ويُدافع عنه، بل ويُدعم دولياً من قبل الغرب الكولونيالي، على الرغم من المبررات العنصرية الصارخة. ولفهم عبثية هذا الوضع، لا بدّ من الرجوع إلى مواقف بعض الحكومات العربية تجاه القضية الفلسطينية، إذ بادرت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب، بعد مصر والأردن، بتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" العنصرية متجاهلة التكاليف الباهظة التي يتحمّلها الشعب الفلسطيني، وهي دول استخدمت جميعها الشعار القديم نفسه حيال "دعم السلام في الشرق الأوسط!" بمعنى آخر، وسواءً بوعي أو بغير وعي، بذلت هذه الحكومات جهودها في ترسيخ نظام الفصل العنصري الاستعماري في فلسطين! أضف إلى ذلك الدعم غير المحدود الذي تتلقاه "إسرائيل" من حكومات الولايات المتحدة وأوروبا، والتحالفات الجديدة التي أقامتها مع حكومات يمينية في الهند وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا الشرقية.

من هنا، تبرز الحاجة الملحة إلى حملة دولية تفضح الطبيعة الاستعمارية والعنصرية للصهيونية، بل ويجب حتى تجاوز مجرد مقارنتها بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. فكما أشار العديد من النشطاء الجنوب أفارقة أن الصهيونية في ممارساتها العنصرية تتخطى بمراحل ما عرفه العالم عن الأبارتheid. والسؤال المحوري الذي نطرحه اليوم هو: كيف تتمكن "إسرائيل"، كمنظومة أبارتheid واستعمار وإبادة من الإفلات من العقاب على ارتكابها كل هذه الجرائم من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الممنهج... إلى آخره؟

لقد أصبح واضحاً أن استمرار وجود "إسرائيل" كدولة يهودية مشروط بالتطهير العرقي الممنهج للشعب الفلسطيني بأكمله. لم يعد من الممكن توصيف ما يجري بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين باعتباره مجرد "صراع" بين "جارين" على قطعة أرض، على الرغم من أن السياسيين ووسائل الإعلام الغربية لا تزال تحاول تقديم هذه الرؤية الزائفة. حتى وقت قريب، كان ادّعاء "إسرائيل" بأنها ضحية محبّة للسلام والاضطهاد العربي يُخفي هذه الحقيقة،

لكن بين مؤسسي الدولة اليهودية، كانت ضرورة "نقل" أو حتى إبادة الفلسطينيين مفهومة دائماً. وكما تقول روبرتا شتراوس في كتابها **مصير اليهود**، فقد "قام الصهاينة بتنفيذ الانقلاب النفسي الأبرز في القرن العشرين بسلب فلسطين من العرب، ثم التظاهر بأن اليهود هم ضحايا العرب".

لكن لا يمكن إنكار أن التضامن الأممي مع الشعب الفلسطيني قد لعب دوراً بالغ الأهمية، وإن كان جديلاً، في تعزيز النضال الوطني الفلسطيني. أي أن هناك علاقة طردية لا يمكن إنكارها بين مختلف أشكال النضال في الأراضي المحتلة والاهتمام الدولي بمعاناة الفلسطينيين. ولذا، فإن ما نحتاج إلى معالجته نقدياً الآن هو الضرر الهائل الذي سببته اتفاقيات أوسلو لهذه العلاقة. بعبارة أخرى، فقد الدعم الدولي الهائل الذي حظي به الفلسطينيون خلال الانتفاضة الأولى (1987-1993) زخمه (بسبب الانطباع الذي خلّفته "المصافحة التاريخية" في البيت الأبيض في العام 1993، وما تلاها من اتفاقيات)، وهو الانطباع بأن القضية الفلسطينية قد انتهت "بتوقيع اتفاقيات سلام بين الطرفين المتحاربين!" وهذا، بلا شك، يعيدنا إلى مسألة التمثيل ودوره في حشد الناس حول قضية عادلة. هنا تكمن أيضاً أهمية حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، حيث نجحت بإقناع عامة الناس بعدالة القضية الفلسطينية وضرورة دعم مطالبها. إن سياسة "من القاعدة إلى القمة" هي الدرس الذي تعلّمه نشطاء المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات من حالة جنوب إفريقيا: حيث تدعو أولاً إلى مقاطعة، ثم تسحب الاستثمارات من نظام الفصل العنصري ومن الكيانات المستفيدة منه، حتى تصل إلى أعلى مستويات الحكومة وتطالب بفرض عقوبات. وهذا ما يحصل الآن في هذه اللحظة التاريخية الفارقة.

أودُّ اختتام هذه المقالة بما قالته المغنية جنوب الأفريقية، ميريام ماكيبا، في كلمتها أمام الأمم المتحدة في آذار/ مارس 1964، وكأنها تحدثت من وعن غزة 2023-2025: "أسألكم، وأسأل جميع قادة العالم: هل كنتم ستصرفون بشكل مختلف؟ هل كنتم ستلتزمون الصمت وتحجمون عن فعل أي شيء لو كنتم مكاننا؟ هل كنتم ستقاومون لو لم تُمنحوا أيّ حقوق في بلدكم لمجرد اختلاف لون بشرتكم عن لون الحكام، لو عوقبتم لمجرد مطالبتكم بالمساواة؟ سيدي الرئيس، هناك بالفعل كراهية مفرطة في بلدي. أخشى أنه إذا استمر العالم على هذا المنوال، واستمرت الحكومة في ممارساتها الوحشية بجنون، وحاولت إزهاق أرواح قادتنا الأعزاء وشبابنا في سن المراهقة، فلن تتمكنوا من إيقاف تفاقم الكراهية. أناشدكم، ومن خلالكم جميع دول العالم، أن تبدلوا كل ما في وسعكم لوقف المأساة القادمة. أناشدكم أن تنقذوا حياة قائدنا، وأن تُفرغوا السجون من كل من كان ينبغي ألا يكون فيها، وأن تساعدونا على نيل حقوقنا في الكرامة الإنسانية" ♦